# The political activity of Sayyid Tariq bin Taimur and his attempts to implement constitutional rule in Oman (1967-1970)

Dr. Suad Bint Abdullah Bin Hassan Bait Fadhil
Researcher in modern contemporary history
holds a PhD from Sultan Qaboos University
baitfadhil83@gmail.com

**DOI:** https://doi.org/10.31973/aj.v1i145.3924

**Abstract:**

There is no doubt that Oman during the time period covered by the study witnessed several changes that eventually led to the change of the ruling authority in the country. This study examines the first attempts to draft a written constitution in Oman and the internal position thereon. The research is divided into several main sections. The first is devoted to the identification of Sayyid Tariq Bin Timur's character. The second follows the beginning of the emergence of constitutional theory by Sayyid Tariq Bin Timur in Oman, the third was to clarify the internal position against the policy of Sultan Said bin Timur despite his attempts to rectify the financial situation in Oman, which led to his disqualification from rule as it explained in the fourth section. The fifth focuses on Sayyid Tariq bin Taimur's desire to make Oman a constitutional kingdom, his repeated attempts to establish constitutional concepts in Oman, and his adherence to his position on the constitution until he decided to retire from political life. The study ended with a conclusion that included the most important findings which were summarized in highlighting the importance of having a written constitution to organize state affairs.

**Keywords**: Sayyid Tariq bin Taimur, Constitution, Sultan Said bin Taimur, Sultan Qaboos bin Said, Oman.

# النشاط السياسي للسيد طارق بن تيمور ومحاولاته تطبيق الحكم الدستوري في عُمان (١٩٦٧-١٩٧٠)

**د. سعاد بنت عبدالله بن حسن بيت فاضل**
**باحثة في التاريخ الحديث والمعاصر**
**حاصلة على درجة الدكتوراه من جامعة**
**السلطان قابوس**

**(مُلَخَّصُ البَحث)**

شهدت عُمان في المدة الزمنية التي تناولتها الدراسة تغيرات عدة أدت في نهاية المطاف إلى تغيير السلطة الحاكمة في البلاد، وقد جاء ذلك؛ نتيجة تغير الأفكار السياسية في عُمان، وظهور حركات معارضة للسلطة الحاكمة آنذاك، وتأتي هذه الدراسة للبحث في المحاولات الأولى لصياغة دستور مكتوب في عُمان والموقف الداخلي منه، وينقسم البحث إلى محاور رئيسة عدة، إذ خصص المحور الأول للتعريف بشخصية السيد طارق بن تيمور، أما المحور الثاني فتتبع بداية ظهور الفكر الدستوري الذي نادى به السيد طارق بن تيمور في عُمان، وجاء المحور الثالث ليوضح الموقف الداخلي المعارض لسياسة السلطان سعيد بن تيمور على الرغم من محاولاته لتصحيح الأوضاع المالية في عُمان، الأمر الذي أدى إلى تنحيته عن الحكم كما هو موضح في المحور الرابع، وقد ركز المحور الخامس على رغبة السيد طارق بن تيمور في جعل عُمان مملكة دستورية، ومحاولاته المتكررة لإرساء المفاهيم الدستورية في عُمان، وتمسكه بموقفه من الدستور إلى أن قرر اعتزال الحياة السياسية. وانتهت الدراسة بخاتمة تضمنت أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، والتي تلخصت في بيان أهمية وجود دستور مكتوب لتنظيم شؤون الدولة.

**الكلمات المفتاحية:** السيد طارق بن تيمور، الدستور، السلطان سعيد بن تيمور، السلطان قابوس بن سعيد، عُمان.

**مقدمة:**

تبحث هذه الدراسة المحاولات الأولى للسيد طارق بن تيمور لتأسيس حكم دستوري في عُمان، وعلى الرغم من أنه لم يتمكن من فرض الدستور في أثناء مدة حكم أخيه السلطان سعيد بن تيمور، إلا أنه ظل محافظًا على موقفه من الدستور، وعند توليه منصب رئيس الوزراء في حكومة السلطان قابوس بن سعيد، أعاد عرض موضوع الحكومة الدستورية مجددًا، إلا أن محاولاته لم يكتب لها النجاح. وتتمثل أهداف هذه الدراسة في التعرف على

الدستور الذي أراد السيد طارق بن تيمور تطبيقه عام (١٩٦٧م)، والأسباب التي منعته من تحقيق ذلك، واستمرار محاولاته لتطبيق الدستور في عُمان إلى أن قرر الابتعاد عن الساحة السياسية، لتبقى عُمان بلا دستور مكتوب إلى عام (١٩٩٦م)، عندما أصدر السلطان قابوس بن سعيد النظام الأساس للدولة. واعتمدت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتتبع محاولات السيد طارق بن تيمور لتغيير نظام الحكم في عُمان، وأثر التغيرات السياسية على الإصلاح الدستوري والسياسي في عُمان.

**المحور الأول: السيد طارق بن تيمور:**

ولد السيد طارق بن تيمور في مومباي عام ١٩٢١م، وهو ثالث أبناء السلطان تيمور بن فيصل بن تركي بن سعيد بن سلطان بن الإمام أحمد بن سعيد البوسعيدي، و استقر السيد طارق بن تيمور مع والدته في اسطنبول ثم انتقل للعيش في فرانكفورت بألمانيا قبل عودته لمسقط عام ١٩٣٧م. (فيليب، ٢٠١٢، ص ٣١٦- ٣١٧؛ Peterson, 2016, p ٦٦)

ومن أجل تطوير شخصيته وقدراته، توجه السيد طارق بن تيمور إلى الهند ،إذ التحق بالتدريب العسكري بها، كما التحق بدورة تدريبية في الإدارة العامة في كويتا بالهند، وذلك قبل توليه إدارة بلدية مسقط ومطرح التي تأسست في عام ١٩٣٨م، إذ تولى السيد هلال بن بدر البوسعيدي في البداية إدارة البلدية، غير أن السيد طارق بن تيمور حل محله عام ١٩٤٥م ،وظل في هذا المنصب حتى عام ١٩٥٧م. (Allen; Rigsbee, 2002, p ١٠)

عاد السيد طارق بن تيمور إلى مسقط وسط تكهنات لشغل منصب وزير الشؤون الخارجية بدلًا من عمه السيد شهاب بن فيصل، لكن عند عودته طلب منه السلطان سعيد بن تيمور شغل منصب رئيس بلدية مسقط ومطرح، وعندما بدأت المواجهات العسكرية بين السلطنة والإمامة في المدة الممتدة بين عام (١٩٥٧م) وحتى عام (١٩٥٩م)، رافق السيد طارق بن تيمور الحملة العسكرية المتجهة إلى داخلية عُمان، وأدى دورًا مهمًا هناك كنقطة اتصال بين الجيش وأهالي المنطقة. وبعد عودة السيد أحمد بن إبراهيم البوسعيدي الذي كان يشغل منصب وزير الداخلية إلى مسقط في عام (١٩٥٨م)، تم تكليف السيد طارق بن تيمور مسؤولية المنطقة الداخلية من البلاد، وذلك حتى مغادرته البلاد لتلقي العلاج الطبي في الهند في ربيع عام (١٩٥٩م). وعقب عودته إلى مسقط، أمل السيد طارق بن تيمور أن ينال منصبا يناسب مكانته السياسية، لكن فقدان ثقة السلطان سعيد بن تيمور بمن حوله فضلا عن تخوفه من إنجازات السيد طارق بن تيمور في الجزء الداخلي من البلاد، جعله يتخوف من إسناد أي منصب له في تلك المدة، وفي عام (١٩٦٢م)، قرر السيد طارق بن تيمور مغادرة البلاد.(Peterson, 2016, Op.cit, p ٦٤)

وقد مثلت شخصية السيد طارق بن تيمور تحديًا كبيرًا للسلطان سعيد بن تيمور، منذ أن تم تعيينه وليًا للعهد عام (١٩٣٧م)، عندما التقى السلطان السابق تيمور بن فيصل بولديه السلطان سعيد والسيد طارق، في أثناء زيارتهم له باليابان، وتم الاتفاق على أن يخلف السيد طارق أخاه في الحكم، و تراجع السلطان سعيد بن تيمور عن هذا الاتفاق عندما ولد قابوس في أواخر عام ١٩٤٠م.(Ibid, p ٦٤)

**المحور الثاني: البدايات الدستورية في عُمان:**

كثرت الشائعات حول اقتراب نهاية حكم السلطان سعيد بن تيمور، ولاسيما بعد أن أعلن البريطانيون في عام ١٩٦٧م أنهم سينسحبون نهائيًا من الخليج بحلول عام ١٩٧١م، على الرغم من حقيقة أن سلطنة مسقط وعُمان كانت دولة مستقلة استقلالًا تامًا عن بريطانيا.

في تلك الأثناء، سعى السيد طارق بن تيمور وهو الأخ غير الشقيق للسلطان سعيد بن تيمور إلى جمع المعارضين لسياسة السلطان سعيد بن تيمور في الحكم، وقدم في تلك المدة فكرة الملكية الدستورية، وكان السيد طارق بن تيمور قد غادر عُمان عام ١٩٦٢م بسبب السياسة التي انتهجها السلطان سعيد بن تيمور في إدارة الدولة. (الريس، ٢٠٠٤، ص ٢٣٦)

ويعد السيد طارق بن تيمور أول من عرض الفكر الدستوري في عُمان، إذ كان من أكثر الشخصيات العُمانية وعيًا وثقافة، فأعلن عن إعداد دستور مؤقت لعُمان وذلك في عام ١٩٦٧م، وقبل ذلك كان الوضع السياسي في عُمان شبيها ببقية دول شبه الجزيرة العربية التي كانت تخضع للقواعد العرفية التي دأبت القبائل على تطبيقها، فكان العرف المصدر الرئيس للقواعد القانونية، ولم يكن باستطاعة الحاكم إهدار الأحكام العرفية؛لأن الأفراد قد تعارفوا على قوتها الإلزامية، ولكن حتى هذه ممكن تجاوزها بمنطق السلطة أحيانًا.(الأنصاري، ٢٠٠١، ص ٢٣؛ المحرزي، ٢٠١٤، ص ١٠٤)

وكان نظام الحكم السائد في عُمان قائمًا على أساس قبلي، وكان من المعتاد أن تتولى قبيلة متنفذة مقاليد الحكم، ومن هذه القبيلة تبرز عائلة حاكمة تدير شؤون الحكم، وهذا ما حدث عندما تولى البوسعيد حكم عُمان منذ عام ١٧٤٤م، إذ لم تكن هناك معايير واضحة ومحددة لانتقال السلطة ، الأمر الذي كان يؤدي أحيانًا إلى حدوث اضطرابات سياسية، وذلك ؛لظهور منافسين عدة للسلطة من أعضاء الأسرة الحاكمة نفسها، إذ إن السلطان سعيد بن تيمور كان متيقنًا من هذه الحقيقة، لذا لم يمنح أي من أفراد أسرته صلاحيات واسعة. (الأنصاري، مرجع سابق، ص ٢٢؛ FO 371/162847/BC 1015/84, 1962, p ٢)

لم يكن أمام السيد طارق بن تيمور لإحداث إصلاحات جوهرية في تلك المدة ، سوى إعلان دستور مؤقت لعُمان عام ١٩٦٧م، مطالبًا بجعله حيز التنفيذ، وذلك من أجل تنظيم الأوضاع في البلاد لحين وضع الدستور الدائم، إذ كانت الأوضاع الداخلية في عُمان غير مستقرة نتيجة صراع التيارات السياسية المختلفة، وحمل هذا الدستور توقيع السيد طارق بن تيمور؛ لرغبته في تولي السلطة السياسية في البلاد، ولم يتم تحديد مدة العمل به، ومن الملاحظ أنه لا يوجد معيار محدد لتمييز الدستور المؤقت عن الدائم سوى التسمية التي يحملها الدستور، وحتى مدة نفاذه ليست معيارًا لتمييزه، فثمة دساتير مؤقتة ظلت نافذة في العمل مدة أطول من الدائمة.(المعموري، ٢٠١٥، ص ٢٢؛ (Peterson, 2007, p 233; FCO ٨/٥٦٨/٤٥، ١٩٦٧

ظهرت نسخ من الدستور في صُحار، ومسقط، ومطرح، والبريمي ،والشرقية، وقد ضمت هذه النسخ بيانا يُنسب فيه التراجع الذي تشهده البلاد الى السلطان سعيد بن تيمور ، وينادي بتنحيه عن الحكم، وأوضح البيان الفكر السياسي للسيد طارق بن تيمور، والمتمثل في بناء المجتمع العُماني عبر توفير أكبر عدد من الوظائف للعُمانيين في السلطنة؛ حتى لا يضطروا إلى السفر للعمل في الخارج، فمن حق الفئة المتعلمة من أبناء عُمان أن تجد وظائف ملائمة لها في بلدها، كما ركز السيد طارق على توفير المدارس، والمستشفيات،وتطوير الزراعة، وعلى الرغم من انتشار الأخبار عن الدستور، إلا أنه لم يصل إلى جميع العُمانيين، وتردد غالبيتهم وقتها في اتخاذ جانب السيد طارق دونًا عن السلطان سعيد بن تيمور حتى تتضح سياسة السلطان وموقفه من التنمية في ظل وجود عائدات النفط الوشيكة.( FCO 8/568/45; Op.cit; Peterson, 2007, Op.cit, ٢٣٣p) انقسم دستور عام ١٩٦٧م إلى ست أبواب نصت على عدد من المواد ذات العلاقة، وتم تفصيلها على النحو الآتي :

الباب الأول: الدولة، ويتضمن تسع مواد:

- المادة الأولى: تُشكل عُمان مملكة مستقلة ذات وحدة لا تتجزأ. ولا يجوز التنازل عن أو اقتطاع أي جزء من أراضيها.
- المادة الثانية: إن عُمان جزء لا يتجزأ من الأمة العربية وتراثها.
- المادة الثالثة: يعد الإسلام دين الدولة كما تعد العربية لغتها القومية.
- المادة الرابعة: إن قانون الدولة مستمد من الشريعة الإسلامية.
- المادة الخامسة: يتكون علم عُمان عموديًا من أرضية حمراء وبيضاء متساويتي الحجم.
- المادة السادسة: عاصمة الدولة هي مدينة مسقط (مؤقتًا إلى أن يقرر المجلس اختيار عاصمة البلاد).

- المادة السابعة: المواطنون العُمانيون هم: –

(١)كل الذين يقيمون في عُمان بصفة دائمة، في المرحلة التي يبدأ فيها تطبيق هذا الدستور وليسوا تابعين لدولة أجنبية.

(٢) المقيمون في الخارج، و ينحدرون من أب أو جد عُماني، أما بالنسبة لغيرهم من السكان؛ فإن الجنسية العُمانية أو سقوطها ينبغي أن تخضع لقانون البلاد.

- المادة الثامنة: تتكفل الدولة بحماية الدين، وهي الرقيب على القيم الأخلاقية والثقافية، كل الطوائف غير الإسلامية تتمتع بحماية الدولة، التي تكفل لها حرية ممارسة عقائدها الدينية، ما لم تتعارض هذه الممارسة مع المادة الرابعة من الدستور.
- المادة التاسعة: الحرية الشخصية مضمونة للجميع في حدود القانون، وعليه فكل المواطنين الذين غادروا البلاد لأسباب سياسية أو دينية، يستطيعون العودة إليها في حرية وأمان كما سيتم الإفراج عن جميع المعتقلين السياسيين (FCO 8/568/46; 1967) .

الباب الثاني: الملك، ويتضمن ست مواد:

- المادة العاشرة: الملك هو الرئيس الأعلى للدولة ومنصبه وراثي ضمن الأسرة الحاكمة.
- المادة الحادية عشرة: يعد الملك رمزًا وممثلًا لوحدة الشعب العُماني في إطار الدولة وخارجها.
- المادة الثانية عشرة: إذا تعذر على الملك أن يمارس سلطته؛ فإن ولي العهد هو الذي يخلفه على العرش، أما إذا كان ولي العهد لم يبلغ السن القانونية؛ فينبغي تعيين وصي له، طبقًا لدستور البلاد.
- المادة الثالثة عشرة: يقلد الملك المسؤوليات الآتية في الدولة:–

أ. سن القوانين بموجب الدستور.

ب. التصديق على الاتفاقيات والمعاهدات الدولية.

ج. استقبال سفراء الدول الأجنبية و دبلوماسييها، والتصديق على تعيين العُمانيين في الخارج ممن يعينهم رئيس الوزراء.

د. منح الأوسمة، والمراتب، والتكريم.

هـ. تمثيل الدولة في الاحتفالات والمناسبات الرسمية.

و. منح العفو السياسي، وذلك في إطار القوانين المعمول بها في البلاد.

ز. التوقيع على عقوبات الإعدام.

ح. تعيين الرسميين في بلاطه.

ط. التصديق على منصب رئيس الوزراء بعد انتخابه من الجمعية الوطنية.

ي. يعد مسؤولًا عن أفراد الأسرة الحاكمة القريبين وكذلك مخصصاتهم المالية.

- المادة الرابعة عشرة: لا يجوز انتهاك شخص الملك ولا يجوز خلعه إلا في حالة انتهاكه للسلطات الملكية أو تعريضه مصالح الدولة للخطر على أن لا يتم إلا بقرار يصدر بأغلبية ثلثي أعضاء الجمعية الوطنية.
- المادة الخامسة عشرة: يعد القصر الملكي من أملاك الدولة. (Ibid)

الباب الثالث: مجلس الوزراء، ويتضمن أيضًا ست مواد:

- المادة السادسة عشرة: يتولى مجلس الوزراء إدارة دفة الحكم وتصريف شؤون البلاد. ويتم تعيين الوزراء لمدة تمتد إلى عامين منذ تطبيق الدستور من رئيس الوزراء.
- المادة السابعة عشرة:

يتألف مجلس الوزراء من:-

(١) رئيس الوزراء
(٢) نائب رئيس الوزراء
(٣) وزير الدولة
(٤) وزير الخارجية
(٥) وزير الداخلية
(٦) وزير الدفاع
(٧) وزير المالية
(٨) وزير العدل
(٩) وزير الشؤون الاقتصادية
(١٠) وزير التربية والتعليم
(١١) وزير الصحة
(١٢) وزير المواصلات

- المادة الثامنة عشرة: يخصص مجلس الوزراء في ميزانيته الاعتمادات الخاصة لنفقات الملك وحاشيته وأقاربه المباشرين.
- المادة التاسعة عشرة: يجري تعيين أعضاء مجلس الوزراء مرة كل أربع سنوات، من رئيس الوزراء.
- المادة العشرون: رئيس الوزراء هو الذي يرسم مبادئ سياسة الدولة.
- المادة الحادية والعشرون: يحق لرئيس الوزراء إقالة أي وزير أو عضو من أعضاء مجلس الدولة؛ لأسباب تتعلق بعدم الكفاية أو في حالة إخلاله بالسلطة المخولة إليه. (Ibid)

الباب الرابع: مجلس الدولة، ويتضمن أربع مواد:

- المادة الثانية والعشرون: يتولى مجلس الدولة أعماله كممثل للشعب خلال المدة الانتقالية ريثما يتم إعلان الدستور الدائم على أساس إجراء انتخابات عامة.
- المادة الثالثة والعشرون: يناقش المجلس أمور الدولة، كما يناقش ما قد يستجد من شؤون خلال جلساته كافة .
- المادة الرابعة والعشرون: عند تأسيس مجلس الدولة لأول مرة من رئيس الوزراء يتكون من خمسين عضوًا، يتألفون من رؤساء القبائل والأعيان: (العلماء، وأفراد العائلة الحاكمة، ورجال الدولة، والتجار، والمثقفين).
- المادة الخامسة والعشرون: يجتمع مجلس الدولة مرة كل شهرين، في مدينة مسقط (أو أي مدينة أخرى تتوافر فيها إمكانيات هذا الاجتماع)، ويتقاضى أعضاء المجلس مخصصات شهرية وعلاوة نفقات.(Ibid)

الباب الخامس: الجمعية الوطنية، وتتضمن ثلاث مواد:

- المادة السادسة والعشرون: تتألف الجمعية الوطنية من مجلس الوزراء ومجلس الدولة، ويرأس رئيس الوزراء الجلسة الأولى للجمعية الوطنية، ثم يرشح ثلاثة أعضاء من مجلس الدولة لتنتخب الجمعية الوطنية رئيسًا لها من بينهم، ولا يجوز الجمع بين رئاسة الجمعية الوطنية وبين رئاسة مجلس الدولة أو نيابته.
- المادة السابعة والعشرون . تقوم الجمعية الوطنية باتخاذ القرارات في الشؤون الآتية :

١) انتخاب أو عزل الملك وكذلك ولي العهد والوصي على العرش.

٢) إقصاء رئيس الوزراء من منصبه إذا أساء استعمال سلطته بشكل خطير أو عرض أمن الدولة وسلامتها للخطر.

٣) إجراء التعديلات اللازمة في الدستور.

٤) اشتراك عُمان في المنظمات الدولية، وإقامة العلاقات الدبلوماسية مع الدول وجميع الأمور التي تؤثر في النظام.

هـ) إعداد الميزانية.

- المادة الثامنة والعشرون: تعد القرارات نافذة إذا تمت بأغلبية ثلثي أعضاء الجمعية الوطنية، ويعد النصاب القانوني كاملًا بحضور أربعين عضوًا من أعضاء الجمعية الوطنية. ( (Ibid

الباب السادس: العلاقات الدولية، ويتضمن ثماني مواد:

- المادة التاسعة والعشرون: تتعهد عُمان –حتى وإن لم تنضم إلى الأمم المتحدة– بتأييد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ الإعلان الخاص بحقوق الإنسان الصادر في العاشر من ديسمبر عام ١٩٤٨م.
- المادة الثلاثون: تؤيد عُمان الأماني العربية، وتتعهد ببذل كل جهد؛ للدفاع عن الوحدة العربية وتأييد ميثاق الجامعة العربية.
- المادة الحادية والثلاثون: تتعهد عُمان باحترام المعاهدات والالتزامات الدولية التي سبق أن أبرمت في عهد الحاكم السابق، إلا ما كان يتعارض منها مع سيادة الدولة.
- المادة الثانية والثلاثون: تتعهد عُمان بالسعي إلى توثيق روابط الصداقة مع الدول المجاورة لها، وتهيئة الأسس لتحقيق مزيد من التعاون مع مشيخات ساحل عُمان.
- المادة الثالثة والثلاثون: تتعهد عُمان بالسعي إلى تسوية المشاكل القائمة بالنسبة لحدودها بالطرائق السلمية.
- المادة الرابعة والثلاثون: إن عُمان سوف تسعى إلى الإبقاء على علاقات الصداقة التقليدية مع حكومة بريطانيا العظمى على أساس من التكافؤ والمنفعة المتبادلة.
- المادة الخامسة والثلاثون: تعترف مملكة عُمان بأن جزر كوريا موريا قد أهديت إلى بريطانيا العظمى.

المادة السادسة والثلاثون . تمتد حدود عُمان الإقليمية إلى مسافة اثني عشر ميلًا بحريًا من حدود شواطئها(Ibid) . وكان من الواضح الأهداف التي أراد السيد طارق بن تيمور تحقيقها عند وضعه لهذا الدستور والتي تمثلت فيما يأتي:

- دعم أسرة البوسعيد: المادة العاشرة من الدستور.
- دعم التيار الديني المحافظ: في المادتين: الثالثة والرابعة.
- عودة علاقات الصداقة مع الإمام: المادة : الخامسة والسادسة والتاسعة.
- دعم الفئة المستنيرة والمثقفة من العُمانيين: المادة الرابعة والعشرين.
- سحب مراكز السلطة من يد الحاكم –أي السلطان– ،إذ تؤول مراكز السلطة والقوة تحت يد رئيس الوزراء: المادة : الثالثة عشرة، والسادسة عشرة، والعشرين، والحادية والعشرين، والرابعة والعشرين من الدستور.
- تحسين العلاقات مع دول الجوار: في المادتين: الثانية والثلاثين، والثالثة والثلاثين، وتحسين العلاقات مع كافة الدول العربية الأخرى، في المادة الثلاثين.

- حفظ علاقات الصداقة مع الحكومة البريطانية وتحسينها : المواد الحادية والثلاثين، والرابعة والثلاثين، والخامسة والثلاثين من الدستور. ( FCO 8/568/48, 1967, p1)

وقد تنبه السلطان سعيد بن تيمور لتحركات السيد طارق بن تيمور وخططه؛ لذا اتخذ بشكل سريع عددًا من الإجراءات المهمة تمثلت في إطلاق سراح عدد من المعارضين لحكمه، فضلا عن منحه أفراد العائلة الحاكمة عددا من الامتيازات. ( FCO 8/568/12, p 1967, ٣)، وقد أصدر مجلس قيادة الثورة العُمانية المعارض لحكم السلطان سعيد بن تيمور من مركزه آنذاك في الدمام منشورًا يعارض الدستور المؤقت الذي أصدره السيد طارق بن تيمور لعُمان؛ وذلك لتعارضه مع أفكار الإمامة والأهداف التي وضعتها. ( FCO 8/568/48, Op.cit, p1; Peterson, 2007, Op.cit, p ٢٣٣)

على الرغم من الدعم الذي حظي به السيد طارق بن تيمور من الفئة المثقفة والتجار العُمانيين؛ كونهم يريدون الحفاظ على وحدة السلطنة ووجود نظام أكثر تحررًا، فإن غالبية العُمانيين فضلوا عدم استباق الأحداث، والتأكد من السياسة التي سينتهجها السلطان سعيد بن تيمور؛ نتيجة التطورات التي شهدتها البلاد في تلك المدة . (الحارثي، ٢٠٠٧، ص ٢٠١) وقد بدا واضحًا التخوف البريطاني من السياسة التي أراد السيد طارق بن تيمور انتهاجها، والمتمثلة في تنحية بريطانيا عن الدور الذي أدته في منطقة الخليج، وتقييد دور الأسر الحاكمة عن طريق العمل بالدستور، فتوجهت أنظار بريطانيا إلى السيد قابوس الابن الوحيد للسلطان سعيد بن تيمور وولي عهده. (المحرزي، مرجع سابق، ص ٩٣، ١٠٥)

لذا توجه الرائد مالكولم دينيسون وهو ضابط استخبارات تابع للقوات المسلحة إلى دبي؛ لمقابلة السيد طارق ، ليطلب منه تأجيل خطته التي تهدف إلى إنهاء حكم السلطان سعيد بن تيمور وذلك بمساندة طالب بن علي الهنائي، إذ إن السيد قابوس بدأ تحركاته لعزل والده السلطان سعيد بن تيمور عن السلطة بمساعدة من بريطانيا. ( Peterson, 2007, Op.cit, p ٢٣٤)

**المحور الثالث: مطالبة السيد طارق بن تيمور بعزل السلطان سعيد بن تيمور عن الحكم:**

أصلح السلطان سعيد بن تيمور الموارد المالية للدولة، وعمل على تسديد ديونها، وعلى الرغم من أنه أخرج عُمان من أزمة مالية، إلا أن الجهود التي بذلها في سبيل ذلك تركت انطباعًا في الأذهان بأنه يتبع نظامًا تقشفيًا صارمًا، الأمر الذي أدى بدوره إلى نهاية حكمه. وكان السلطان سعيد بن تيمور في السنوات الأولى من حكمه للبلاد يتمتع بشخصية اجتماعية، ولكنه تقوقع على نفسه تدريجيًا ونأى بنفسه بعيدًا عن عاصمة الحكم مسقط، فمنذ

عام ١٩٥٨م كان يدير حكم البلاد من مدينة صلالة ولم يعد إلى مسقط نهائيًا.( FCO 8/2030/4, 1973, p ١)

وعلى الرغم من بعد المسافة كان السلطان سعيد بن تيمور على دراية كاملة بكل تفاصيل الحياة ليس فى العاصمة مسقط فحسب، بل في أرجاء عُمان كافة ، وظل محكمًا قبضته على البلاد على عكس مما كان عليه سابقًا. (Ibid, p ٤)

مع اقتراب الستينيات من نهايتها، كثفت الحركات المطالبة بالتغيير في سلطنة مسقط وعُمان جهودها، كنتيجة لاكتشاف البترول في عام ١٩٦٤م وتصديره بعد حوالي ثلاث سنوات من اكتشافه، عندها بدأ العمانيون المتواجدون داخل البلاد وخارجها يشعرون بالتخوف من زيادة الأضرار التي ستلحق بالبلاد جراء العمليات التي تقوم بها المعارضة لإزاحة السلطان سعيد بن تيمور من السلطة.(Peterson, 2016, Op.cit, p ٢٠٠)

وفي السنوات الأخيرة من حكم السلطان سعيد بن تيمور ازداد نطاق المعارضة، فكان جيش التحرير العُماني التابع لقادة الإمامة متواجدا في المملكة العربية السعودية والعراق، فضلا عن المعارضة التي لقيها من جبهة تحرير ظفار. عندها أدركت العائلة الحاكمة خطورة الموقف؛ لذا نادى أخ السلطان السيد طارق بن تيمور بعزل السلطان سعيد، وكشف ذلك أنه كان على تواصل مع المعارضين لحكم أخيه السلطان، وفي الوقت نفسه ظهرت جبهات معارضة عدة أعلنت عن نواياها الإطاحة بحكومة السلطان سعيد بن تيمور. (Ibid, p 201)

عندها أصبحت الحاجة ملحة لأن يتخذ السيد قابوس الابن الوحيد للسلطان سعيد بن تيمور موقفًا من الأحداث التي شهدتها البلاد في تلك المدة، ولاسيما أن السيد قابوس أكمل دراسته في بريطانيا، والتحق بالأكاديمية العسكرية الملكية في ساندهيرست، وبالوحدات البريطانية في ألمانيا الغربية، وبعد الانتهاء من التدريبات العسكرية، عاد مجددًا إلى إنجلترا ليتدرب على الإدارة البلدية بها، فتشكلت لديه أفكارًا تقدمية، وقد تعارضت تلك الأفكار مع أفكار والده المتحفظة والتي أدت بعُمان إلى العزلة. وقد ساور السيد قابوس القلق من انجراف عُمان على نهج الماركسية مثل اليمن الجنوبي، وتأكد له أن سياسات والده السلطان سعيد بن تيمور كانت تضر بتنمية البلاد في تلك المدة.(Riphenburg, 1998, p ٤٩)

قابل السلطان سعيد بن تيمور أفكار ابنه المتعلقة بتنظيم الدولة بشيء من الحذر، وقرر أن على ابنه دراسة تاريخ عُمان، فضلا عن دراسة الشريعة الاسلامية على يد القضاة الثقاة.(بليخانوف، ٢٠٠٥، ص ١٤٩)

**المحور الرابع: تنحية السلطان سعيد بن تيمور عن الحكم:**

أدرك السلطان سعيد بن تيمور بضرورة اتخاذ موقفً سياسيً مغاير، إلا أن هذا القرار جاء متأخرًا، إذ بدأ السيد قابوس باتخاذ استعداداته لتولي الحكم من دون علم والده؛ وذلك؛ للحفاظ على حكم البو سعيد في عُمان، فأصدر الأوامر لمؤيديه بالسيطرة على مقر الحكم بصلالة، وفي أثناء تلك المواجهات أثبت السلطان سعيد بن تيمور شجاعة فائقة في الدفاع عن نفسه، ولكنه اضطر في آخر الأمر إلى توقيع وثيقة التنازل عن الحكم لابنه قابوس(Peterson, 2016, Op.cit, p ٢٠٢).

وتم إبعاده خارج البلاد، إذ توجه إلى البحرين لتلقي العلاج الطبي ومنها انتقل إلى لندن، إذ استقر هناك بقية حياته. وبعد أن غادر السلطان السابق سعيد بن تيمور البلاد استلم ابنه قابوس السلطة في ٢٤ يوليو عام ١٩٧٠م، وذلك بدعم من العائلة الحاكمة، وقد تطلع السلطان قابوس لمستقبل أفضل لبلاده، إذ أوضح ذلك في البيان الآتي الذي أدلى به للشعب العُماني بعد توليه الحكم:

"شعبي، أتحدث إليكم كسلطان مسقط وعُمان بعد أن خلفت والدي في ١٨ جمادى الأولى ١٣٩٠هـ، الموافق ٢٣ يوليو ١٩٧٠م، كنت ألاحظ بخوف متزايد وسخط شديد عجز والدي عن تولي زمام الأمور. إن عائلتي وقواتي المسلحة قد تعهدوا لي بالطاعة والإخلاص. إن السلطان السابق قد غادر السلطنة، وإني أعدكم أول ما أفرضه على نفسي أن أبدأ بأسرع ما يمكن أن أجعل الحكومة عصرية وأول هدفي أن أزيل الأوامر غير الضرورية التي ترزحون تحت وطأتها. أيها الشعب، سأعمل بأسرع ما يمكن لجعلكم تعيشون سعداء لمستقبل أفضل. وعلى كل واحد منكم المساعدة في هذا الواجب. كان وطننا في الماضي ذا شهرة وقوة وإن عملنا باتحاد وتعاون فسنعيد ماضينا مرة أخرى وسيكون لنا المحل المرموق في العالم العربي، إني متخذ الخطوات القانونية لتلقي الاعتراف من الدول الخارجية الصديقة، وإني أتطلع إلى التأييد العاجل والتعاون الودي مع جميع الشعوب وخصوصًا جيراننا، وأن يكون مفعوله لزمن طويل والتشاور فيما بيننا لمستقبل منطقتنا.

أصدقائي، إني أستحثكم الاستمرار في معيشتكم المعتادة، وإني سأصل إلى مسقط خلال الأيام القليلة القادمة وهدفي الرئيسي ما سأخبركم به.

شعبي، إني وحكومتي الجديدة نهدف لإنجاز هدفنا العام. شعبي وإخوتي، كان بالأمس ظلام ولكن بعون الله غدًا سيشرق الفجر على مسقط وعُمان وعلى أهلها. حفظنا الله وكلل مسعانا بالنجاح والتوفيق". ( Burdett, 2003, p 103– 105; FCO 8/2030/4, Op.cit, p ٨)

أعجب المواطنون بالبيان الذي عبر فيه السلطان قابوس بكل صراحة عن انتهاء عهد والده السلطان سعيد بن تيمور، ولم تكن تلك اللهجة الحازمة أمرًا معتادًا لا في عُمان ولا في غيرها.

ظل السلطان قابوس بن سعيد عاكفًا على تحقيق الوحدة في أرجاء البلاد كافة، وتواصل مع شيوخ القبائل لينضموا إليه من أجل بناء الوطن، كما دعا العُمانيين المقيمين بالخارج للعودة إلى بلادهم ليواجهوا بكفاءاتهم التحديات التي ستواجهها عُمان مستقبلًا. وفي إشارة إلى نهاية مرحلة العزلة الطويلة التي عاشتها عُمان، عبّر السلطان قابوس بن سعيد في عام ١٩٧١م عن نيته في إعادة العلاقات مع الدول عن طريق الانضمام إلى جامعة الدول العربية ومنظمة الأمم المتحدة. )بليخانوف، مرجع سابق، ص ١٦١؛ فانش، ٢٠١٦، ص ١١٦- ١١٧)

وفي عام ١٩٧٢م أصيب السلطان السابق سعيد بن تيمور بأزمة قلبية حادة في أثناء زيارته الولايات المتحدة الأمريكية، أدخل على إثرها إحدى مستشفيات مدينة نيويورك، ونظرًا لحالته الصحية الحرجة خضع لعملية جراحية طارئة، إلا أن حالته الصحية لم تشهد تحسنًا ملحوظا، ولاسيما بعد اصابته بنوبتين قلبيتين ، فكانت وفاته في ١٩ أكتوبر عام ١٩٧٢م في مقر إقامته في فندق دورتشستر في لندن. (البلوشي، ٢٠١٨، ص ١٣١)

**المحور الخامس: تطلعات السيد طارق بن تيمور لترسيخ الحكم الدستوري في عُمان:**

كان السيد طارق بن تيمور يرى بأن على السلطان أن يكون ملكًا دستوريًا، وأن يتمتع رئيس الوزراء بصلاحيات وسلطات تنفيذية واسعة، وبعد تولي السلطان قابوس بن سعيد الحكم قرر السيد طارق العودة إلى وطنه عُمان ليتولى مهامه عقب الإعلان عن تعيينه رئيسًا للوزراء، وموافقة السلطان قابوس على اتخاذ الإجراءات الدستورية في البلاد. (Beasant, 2002, p ١٤٥)

وفي أثناء المدة التي تولى فيها السيد طارق بن تيمور رئاسة الوزراء بين عامي ١٩٧٠م و١٩٧١م، ظل متمسكًا بآرائه الدستورية، غير أن الدستور الذي أراد السيد طارق تطبيقه بعد تولي السلطان قابوس الحكم في عام ١٩٧٠م، يختلف عن الدستور الذي أعده في عهد السلطان سعيد بن تيمور؛ وذلك يرجع لاختلاف الأوضاع في عُمان في عهد كل منهما. (Ibid, p ١٤٥)

نجح رئيس الوزراء السيد طارق بن تيمور في أن يحرز تقدمًا كبيرًا في أثناء عام ١٩٧١م، إذ كان مسؤولًا عن تشكيل وزارات مهمة عدة ، وهي: التعليم، والشؤون الاجتماعية والعمل، ووزارة الصحة وتعد هذه الوزارات مهمة لبلد لديه حاجة ملحة لإجراء تحسينات جذرية ولاسيما فيما يتعلق بالبنية الأساسية للدولة، غير أن السيد طارق اضطر إلى السفر

كثيرًا من أجل الحصول على الاعتراف بحكم السلطان قابوس للسلطنة، ولإقامة علاقات دبلوماسية مع الدول الأخرى، وبنهاية عام ١٩٧١م تمكن من حصول سلطنة عُمان على عضوية جامعة الدول العربية، وعضوية الأمم المتحدة، الأمر الذي يعد إنجازًا كبيرًا تمكن رئيس وزراء عُمان من تحقيقه، ليؤكد أن البلاد قد عادت إلى العالم بعد عزلتها الطويلة عن صميم الشؤون الدولية، وبفضل إنجازاته الداخلية والخارجية أخذت مكانة السيد طارق بن تيمور تكبر لدى ابن أخيه السلطان قابوس بن سعيد. (Ibid, p ١٤٦- ١٤٧)

وعلى الرغم من ذلك ظهر اختلاف الرؤى بين الشخصيتين القيادتين بشأن عُمان فقد تمثلت رؤية السيد طارق بشأن عُمان في أن تكون ملكية دستورية، ويكون لها مجلس يمثل الشعب، في حين اعتقد السلطان قابوس أن هذا التغيير الجذري في نظام الحكم سوف يتسبب في إرباك شعبه ويوجد المزيد من المشكلات، وعلى الرغم من ذلك ظل السلطان قابوس مهتمًا برغبة السيد طارق في وضع دستور، وفكر مليًا وبجدية في المسألة. (Worrall, 2014, p ١١١- ١١٢)

إلا أن تخوف المقربين من السلطان من أن يتمكن السيد طارق بن تيمور من التأثير عليه لجعله ملكًا دستوريًا، وأن يصبح السيد طارق رئيس وزراء تنفيذي، والذي معه سيحرم هذه الفئة التي تلتف حول السلطان من الاستفادة من خيرات البلاد، جعلهم يسعون إلى إحباط محاولات السيد طارق بن تيمور، الذي كان يأمل أن تصبح عُمان رائدة في المجالات التنموية والسياسية والدستورية في منطقة الخليج. (Beasant, Op.cit, p ١٤٧.)

كما لم يتفق السيد طارق بن تيمور مع السلطان قابوس بن سعيد حول الدور الممنوح للحكومة من السلطان، الذي فضل بقاء الصلاحيات لديه، وفي ذلك رأى نفسه وريثًا لحكم البوسعيد المطلق، كما نشأت مشكلات نتيجة عدم تحديد الأدوار الخاصة لكل من السلطان ورئيس الوزراء بشكل دقيق، وفي ظل العراقيل التي وجدها السيد طارق بن تيمور بسبب قلة توجيهات السلطان، والأعمال التي كانت تتم من مقربي السلطان، أصبح السيد طارق غير قادر على إنجاز الكثير من الإصلاحات الإدارية التي أراد تحقيقها، وبعد أن كان من المفترض أن يتولى السيد طارق مسؤولية الحكومة تُرك من دون أن توضح له السياسة العامة واستراتيجية الحكومة من دون أية سلطات تشريعية. (Riphenburg, 1998, p ٥١)

كان السلطان قابوس يشاطر عمه السيد طارق بن تيمور الرغبة في إشراك الشعب في العمل من أجل تجديد البلاد، إلا أنه كان يرى منذ البداية أن نظام الإدارة التقليدي القائم على البنى القبلية يجب ألا يتعرض للاستبدال بشكل كامل، فالمستقبل ينبغي أن يأخذ من الماضي كل ما هو قيّم وذو شأن، واقتنع السلطان قابوس بصعوبة تطبيق الدستور في تلك

المرحلة من التاريخ العُماني، إذ إن كثيرا من شيوخ القبائل والولاة أوضحوا له صعوبة أخذهم التوجيهات من غير السلطان؛ وذلك بحسب العرف الذي اتبعوه منذ القدم. )بليخانوف، مرجع سابق، ص ٢٧٤؛ Worrall, Op.cit, p ١١٢ )

وفي ديسمبر عام ١٩٧١م استقال السيد طارق بن تيمور من منصبه، فتولى السلطان قابوس منصب رئاسة الوزراء فضلا عن الدفاع والمالية اللتان كان يرأسهما، وأسس مجلس الوزراء وترأسه بنفسه، وتولت عائلة البوسعيد غالبية المناصب الوزارية مؤكدين اعتماد أفراد العائلة في إدارة الدولة. (الهاشمي، ٢٠١٥، ص ١٧٦ (Riphenburg, Op.cit, p ٥١؛

**الخاتمة:**

يعكس الدستور نظام الحكم في الدولة؛ لذا سعى السيد طارق بن تيمور منذ الستينيات من القرن العشرين؛ لإيجاد دستور مكتوب في عُمان؛ حتى يضمن العدالة للشعب العُماني، وليسهم في تطوير البلاد ومؤسساتها، إلا أن المجتمع العُماني في تلك المرحلة لم يكن مستعدًا للعمل على وفق الدستور المكتوب، إذ اعتاد الأهالي على اتباع العرف لا غير، واستمر الوضع في عُمان على ذلك النهج إلى أن تولى السلطان قابوس بن سعيد حكم عُمان في عام ١٩٧٠م، لتبدأ مرحلة سياسية جديدة نتج عنها تطور المؤسسات واشراك العُمانيين بشكل تدريجي لإبداء رأيهم في المستجدات القائمة في البلاد.

وفي بداية النهضة العُمانية أظهر السيد طارق بن تيمور حرصه على إصدار دستور لسلطنة عُمان، حتى يمنحها طابعا حضاريا، وليعزز دور المواطن في مسيرة النهضة العُمانية، إلا أن إصدار الدستور العُماني تأخر إلى عام ١٩٩٦م، والذي جاء بمسمى يوضح طبيعة المجتمع العُماني، ألا وهو النظام الأساس للدولة، وعلى الرغم من تأخر إصدار الدستور، غير أنه تم إصدار قوانين عدة تنظم شؤون الدولة.

**المصادر والمراجع**

**الوثائق الأرشيفية:**

FCO 8/568/12, (23/1/1967), *From British Consulate General (Muscat) to Resident (Bahrain).*

FCO 8/568/45, (14/10/1967), *From British Consulate General (Muscat) to Bahrain, No. 10113.*

FCO 8/568/46,(1967), *Sayyid Tariq's constitution*.

FCO8/568/48, (22/11/1967), *From British Consulate General (Muscat) to Political Resident in the Persian Gulf (Bahrain).*

FCO 8/2030/4, (29/3/1973), *Sultan Said bin Taimur: An Obituary (Her Majesty's Ambassador at Muscat to the Secretary of State for Foreign and Commonwealth Affairs).*

FO371/162847/BC1015/84, (8/12/1962), *From British Residency (Bahrain) to Foreign Office.*

**الكتب العربية:**

الأنصاري، عبد الحميد إسماعيل (٢٠٠١)، "تقييم تجربة المشاركة السياسية في دول مجلس التعاون الخليجي". متطلبات وتحديات التحول الديمقراطي في دول مجلس التعاون الخليجي، منتدى التنمية، دبي.

البلوشي، صالح (٢٠١٨)، صفحات من حياة السلطان سعيد بن تيمور، ط١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.

بليخانوف، سرجي (٢٠٠٥)، مصلح على العرش: قابوس بن سعيد سلطان عُمان، ترجمة خيري الضامن، ط٢، مسقط.

الحارثي، محمد بن عبدالله بن حمد (٢٠٠٧)، موسوعة عُمان: الوثائق السرية، مج٦، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

الريس، رياض نجيب (٢٠٠٤)، صراع الواحات والنفط هموم الخليج العربي بين ١٩٦٨– ١٩٧١، ط٣، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت.

فانش، ليندا باباس (٢٠١٦)، عُمان فجر جديد: المواءمة بين الأصالة والمعاصرة، ترجمة ناصر بن سعيد بن أحمد الكندي.، مكتب مستشار جلالة السلطان للشؤون الثقافية، مسقط.

فيليب، وندل (٢٠١٢)، عُمان تاريخ له جذور، ترجمة مركز المؤسسة، ط١، الدار العربية للموسوعات، بيروت.

المحرزي، منصور ناصر (٢٠١٤)، الدولة والمجتمع في عُمان: منذ النباهنة حتى العصر الحديث (١١٥٤– ٢٠١٢م) من الصراع على السلطة إلى التنمية وأزماتها، ط١، منتدى المعارف، بيروت.

المعموري، نبراس (٢٠١٥)، محنة الدستور واشكاليات التعديل، ط١، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة.

الهاشمي، سعيد سلطان (٢٠١٥)، عُمان الإنسان والسلطة: قراءة ممهدة لفهم المشهد السياسي العُماني المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

**الكتب الأجنبية:**

Beasant, John (2002), *Oman: The True Life Drama and Intrigue of an Arab State*, Mainstream Publishing, London.

Burdett, A. (Ed) (2003), *Records of Oman 1966- 1971*, Vol 5, Archive Edition, England.

Allen, Calvin; Rigsbee, W. Lynn (2002), *Oman under Qaboos: From Coup to Constitution 1970- 1996*, Frank Cass.

Peterson, J. E (2007), *Oman's Insurgencies: The Sultanate's Struggle for Supremacy*, Saqi, London.

Peterson, J. E (2016), *Oman in the twentieth century: Political foundation of an emerging state*, Routledge, London.

Riphenburg, Carol (1998), *Oman political development in a changing world*, Praeger Publishers, London.

Worrall, James (2014), *Statebuilding and Counter Insurgency in Oman: Political, Military and Diplomatic Relations at the End of Empire*, I. B. Tauris & Co Ltd, London.